اقتصاد

بعد «عقلنة الدعم».. الحكومة تطلق شعار «إعادة هندسة الاقتصاد»

الحكومة أمام «الشعب»: ولادة الجيل الثالث من الاقتصاد ضرورة تاريخية
الحلقي لـ«الوطن»: حالياً.. لا زيادة على الرواتب

الحكومة تدير أزمة معقدة ومفصلاً من مفاصل التحول في تاريخ سورية

عقد اجتماعي واقتصادي جديد بين القطاعين العام والخاص

الوطن

لم تكد تمر خمسة أسابيع على اللقاء الختامي لأعضاء الحكومة مع أعضاء مجلس الشعب في آخر يوم من العام الفائت (٢٠١٥)، حتى عاد الفريق الحكومي إلى تحت قبة «الشعب» لافتتاح الدورة العادية الثانية عشرة من الدور التشريعي الأول.

وبعد جلسة امتدت نحو خمس ساعات، لم يتسن لـ«الوطن» طرح ما في جعبتها من تساؤلات على رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي بسبب خروجه السريع بعد انتهاء الجلسة، والسؤال الوحيد الذي تسنى طرحه وهو يهمّ بالخروج، كان عن وجود زيادة في الرواتب قريباً كما يتداول، فأجاب بالنفي حالياً، على أن يتم العمل على دعم المواطن وفق الخطط الموضوعة والامكانيات المتاحة.

وفي كلمة الافتتاح أكد رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام أن هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الوطن تتطلب من الجميع العمل بأقصى الحدود على الجبهات كافة من أجل مستقبل سورية وشعبها منوها بصمود المواطن السوري الذى قاوم الإرهاب وتمسك بأرضه وبيته.

وعبر اللحام عن تقديره لعمل الحكومة الدؤوب من أجل تأمين مستلزمات الصمود الميداني والسياسي وتأمين احتياجات المهجرين رأى أن هذا لا يعفيها من المسؤولية عن تقصير في بعض القطاعات وفي بعض المناطق مثل دير الزور وحلب وخصوصا في موضوع مياه الشرب والمحروقات ورغيف الخبز والاتصالات.

وأثنى اللحام على جهود العمال الاستثنائية خلف خطوط الإنتاج في ظل الظروف القاسية ولا سيما العاملين في المخابز الآلية لتأمين رغيف الخبز وعلى كل مواطن يقوم بواجبه متوجها بالتحية إلى أرواح شهداء الوطن الأبرار ومتمنيا الشفاء العاجل للجرحى.

ومن جانبه بيّن رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي أن الحكومة الحالية لا تدير أزمة عادية، بل أزمة حادة ومركبة ومعقدة، وتدير مفصلاً مهماً من مفاصل التحول في تاريخ سورية. مشيراً إلى أنه في مثل هذه البيئة الصعبة والقاسية لا يصعب العمل والأداء الحكومي فحسب، بل يصعب أيضاً اعتماد معايير ثابتة للتخطيط والتنفيذ والتقييم، في وقت يتعامل الإرهاب مع بنك أهداف متحركة ولا يدع شيئاً بعيداً عن مرماه.

وأكد في كلمته أن الحكومة لا تخوض الحرب الاقتصادية والخدمية بشكل انفعالي وبمبدأ رد الفعل بل اعتمدت الحكومة مبدأ التخطيط الديناميكي، بمعنى التفكير بإجراءات التخطيط والتنفيذ في بيئة واقعية ديناميكية متحركة، وأهداف متحركة، مع الأخذ بالحسبان التغيرات الناتجة عن أحداث غير متوقعة تحدث أثناء إجراءات تنفيذ الخطط. موضحاً أن التخطيط الديناميكي كان استجابة لخصوصية المرحلة التي يخوضها البلد. مع تأكيد استمرارية العملية التخطيطية من دون الانقطاع عن الموروث التراكمي لنهج التخطيط في سورية ومن دون تغيير هوية الأهداف الإستراتيجية العريضة للتخطيط التي تناسب المجتمع السوري من خلال السعي لتحقيق التنمية المتوازنة.

وأضاف: «كان لزاماً علينا أن نتعاطى مع تداعيات هذه الحرب من خلال إجراءاتنا التي تتماشى مع اقتصاد الحرب المقاوم حيث يكون الهدف الحكومي الأمثل هو تقليل الآثار السلبية لها، والسعي للحد من التراجع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية ومنعها من التدهور، والمواءمة بين الأولويات والإمكانات وبين الموارد والإنفاق، وبالتالي لا يمكن أن نعيش الاستقرار والمثالية في ظل هذه الحرب والحصار الاقتصادي والوحشية والفكر التخريبي والتدمير الظلامي الذي تحمله هذه المجموعات الإرهابية المسلحة».

بيّن الحلقي أن الأزمة أبرزت الأهمية الكبرى للقطاع العام في الحفاظ على هيكل الدولة والدفاع عن مشروعها السياسي التنموي المقاوم وكخط دفاع أول عن المصالح الاجتماعية ولاسيما للطبقات المتوسطة والفقيرة. منوهاً بأنه في ظل التراجع الكبير لدور القطاع الخاص المحكوم بقواعد الربحية، أفرزت الأزمة طيفاً واسعاً من رجال الأعمال الوطنيين الذين وقفوا إلى جانب الدولة والقطاع العام وأظهروا انتماءً يتجاوز حدود معادلات الربح والخسارة.

وأشار إلى أنه لم يعد هناك مجالا للشك في ضرورة استثمار جميع الموارد الوطنية العامة والخاصة والصديقة في سياق التحضير لعملية إعادة الإعمار من خلال إعادة هندسة الاقتصاد الوطني، وذلك انطلاقاً من واقعية ما سبق، وفي ظل تداعيات واختلاطات هذه الحرب من خلال الخسائر والأضرار التي أصابت الاقتصاد السوري بسبب الأعمال الإرهابية التي أدت إلى تدني تدفق الإيرادات إلى الخزينة العامة للدولة وزيادة الأعباء الجارية غير القابلة للتخفيض كالرواتب والأجور والدعم الاجتماعي والمجهود الحربي.

وأضاف: «لابد من ولادة الجيل الثالث من أجيال الاقتصاد السوري، جيل التشاركية الوطنية الفعالة، كضرورة تاريخية فرضتها أطر التطور من الجيل الأول جيل القطاع العام وما رافقه من مزايا وصعوبات، إلى الجيل الثاني جيل اقتصاد السوق الاجتماعي، إلى استيلاد الجيل الثالث كامتداد طبيعي للأجيال السابقة وكحاجة إرادية واعية لإدارة المعادلة الأزلية بين الموارد المحدودة والحاجات اللامحدودة مع المحافظة على القطاع العام كقطاع رائد وإستراتيجي في المسيرة التنموية».

منوهاً بأنه انطلاقاً من دور الحكومة في إدارة الثروة الوطنية بمكونيها من القطاعين العام والخاص، فقد كان من الضروري إعادة النظر بمقاربة العلاقة التعاقدية بينهما في عقد اقتصادي واجتماعي جديد يوحد جهودهما في سعيهما لتحقيق الهدف المشترك وهو رفاهية المواطن السوري منتجاً كان أم وسيطاً أم مستهلكاً، فكان صدور قانون التشاركية رقم /٥/ لعام ٢٠١٦، حيث تنظر الحكومة إلى الشراكة على أنها نظام سياسي اجتماعي اقتصادي متكامل يهدف إلى إشراك جميع المواطنين السوريين داخل القطر وخارجه في عملية البناء والتنمية.

ولم ينس الحلقي الهمّ المعيشي، مبيناً أن الحكومة تتابع تركيزها على الوضع المعيشي للمواطنين بمختلف شرائحهم من خلال الاستمرار بتوفير احتياجاتهم من السلع الأساسية والحد من انخفاض الليرة السورية، والاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وماء وكهرباء واتصالات ونقل وغيرها، بأفضل السبل وضمن الإمكانات المتاحة، وبتقديم الدعم للسلع والخدمات الأساسية وحوامل الطاقة والاستمرار بمشروع عقلنة الدعم وضبطه وتوجيهه نحو الفئات الأكثر فقراً، وتدوير مخرجات هذا الوفر من الدعم لتحسين المستوى المعشي والخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتأمين صمود قواتنا المسلحة. مشيراً إلى استمرار الحكومة بتنفيذ مشروع الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد بكل أشكاله وفضح الفاسدين والمفسدين وتطهير المجتمع منهم، وستمضي في برنامجها التقييمي والتقويمي للمفاصل القيادية في الإدارة الحكومية.

وأضاف «لن تتهاون الحكومة بمحاسبة المعتدين على المال العام وسارقي قوت الشعب، وستعمل على ترسيخ منظومة إدارية متطورة تعتمد على الدقة في اختيار الكوادر الإدارية على أساس الكفاءة والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، بعيداً عن الرضوخ للاعتبارات مهما كان مصدرها وستعمل على ترسيخ مبدأ الدور التكاملي بين الجهات الحكومية والأجهزة الرقابية والسلطة القضائية والفعاليات المجتمعية وتعزيز مفهوم الإعلام الاستقصائي لنشر ثقافة محاربة الفساد».

نواب الشعب يسألون الحكومة

طالب اعضاء مجلس الشعب الحكومة بضرورة الاجابة على العديد من التساؤلات والاستفسارات التي يتم تداولها في الشارع بعيدا عن عين الحكومة لاسيما موضوع الغلاء والفساد والمحسوبيات... وما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من كل ذلك.

من جانبه ركّز النائب صفوان القربي على ما يجري في بعض المؤسسات الحكومية من خلل مطالبا بتعديل بعض المفاصل الادارية الحكومية لجهة تشديد الرقابة على المؤسسات وخاصة المؤسسات التي ينتشر فيها الفساد واصفا وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بانها مجرد وزارة تطلق نظريات في الاقتصاد فقط في حين وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مازالت وزارة بدون عمل وقراءتها ضعيفة للأسواق متسائلا عن أداء المصرف المركزي والعلاقة مع «دكاكين» الصرافة –على حدّ تعبيره– واصفاً أداء المركزي بغير المريح رغم محاولات تلميعه، فالدولار يرتفع أمام الليرة.

أيده بذلك النائب صالح حويجة عندما وصف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأن لا علاقة لها بالمستهلك نهائياً لأن المواطن لا أحد يسأل عنه وليس له حماية وكل ما تقوله الوزارة مغاير تماما للواقع خاصة في ظل الغلاء الجنوني.

ولفت العديد من نواب الشعب إلى أهمية معالجة ظاهرة التضخم النقدي والتركيز على المواد الاساسية والضرورية والابتعاد عن سياسة التمويل بالعجز واعتماد التقشف للتخفيف من ظاهرة التضخم قدر الامكان مطالبا بإعادة النظر ببعض الادارات وكيفية عملها وأدائها.

ودعا نواب إلى تشكيل وفد نيابي لزيارة لبلدتي نبل والزهراء للوقوف على الواقع المعيش والتمويني بالبلدتين مطالبين بضرورة التعرف على نتائج التحقيق الخاصة باستجرار محاليل غسيل الكلية من تركيا بالرغم من وجود قرارات تمنع أي استجرار لمواد وبضائع تركية المنشأ.

بدوره دعا النائب أكرم خليل إلى الارتقاء بالجهود والاداء بما يوازي تضحيات الجيش العربي السوري وزيادة الدعم المخصص لهم وبأسر الشهداء إضافة إلى توسيع رقعة المصالحات الوطنية في جميع المناطق وتشجيع الفلاحين على استثمار أراضيهم الزراعية وحمايتها من التعديات والحرائق وتعويضهم عن الخسائر الناتجة عن الاعمال الارهابية وخاصة المنشآت التي لحقها التدمير والتخريب وزيادة المخصصات الاغاثية للمدينة والاهم من ذلك العمل على تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية والتشدد في مراقبة الاسواق التجارية وضبط المخالفين والمتلاعبين بالأسعار وخاصة مادة اللحوم وتخصيص أماكن بديلة لورش الصيانة واصلاح السيارات التي لحقها التدمير والتخريب .

في حين انتقد النائب مجيب الدندن العديد من القرارات الحكومية لافتاً الى أهمية تأمين الحماية الكافية للمدينة الصناعية في الشيخ نجار بمدينة حلب، ومطالبا بضرورة اعادة النظر ببعض القرارات الخاصة بالاستقالات والاجازات بلا أجر للموظفين وخفض رسوم التعليم المفتوح وإعادة اصدار هويات مدنية وجوازات سفر جديدة منعا للتزوير.

الحلقي يجيب

أكد رئيس مجلس الوزراء في معرض رده على تساؤلات النواب أن ارتفاع سعر الصرف الليرة السورية أمام الدولار هو نتيجة تراكم وأن السعر الحالي للدولار هو رقم متوازن مقارنة مع حجم الازمة التي تمر بها البلاد والتي أثرت على كل مفاصل الاقتصاد الوطني ومصادره الاستراتيجية موضحا أن مفرزات الازمة حادة ومعقدة ومركبة فنقص الامكانات التي انعكست سلباً على جميع الخدمات المقدمة للمواطنين يقتضي بذل المزيد من الجهد والعمل وتقويم الأداء وأن الحكومة ستبذل أقصى ما تستطيع لتعزيز صمود المواطنين.

وأضاف إن نقص الموارد الحاصل هو أحد أسباب ارتفاع الاسعار بالسوق اضافة الى اصابة القطاعين الزراعي والصناعي بالكثير من الضرر ما أدى الى انخفاض تدفق السلع الى السوق الى جانب أن الكثير من المنتجات تعتمد في انتاجها على مواد أولية مستوردة ومرتبطة بأسعار القطع لافتاً إلى الإجراءات التي تتخذها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لمحاربة المستغلين والمحتكرين إضافة الى محاولات مؤسسات التدخل الايجابي في الوصول الى جميع المناطق.

وأشار إلى أن هناك محاسبة دورية للادارات من الوزراء داعياً إلى إجراء تقويم مستمر لاداء الادارات لتشخيص مواضع الخلل والفساد وهناك الكثير من المعالجات داعياً أعضاء المجلس إلى تزويد الحكومة بمعلومات تتعلق باي حالة فساد في أي مؤسسة اقتصادية أو خدمية.

وأكد أن السلع المستوردة تجزأ لأكثر من تاجر لضمان تكافؤ الفرص. وأشار إلى أن خيار الحكومة بالتمويل بالعجز سببه قلة وشح الموارد، وأمل بتحسن الإنتاجية في المناطق الصناعية ولاسيما في حسياء وعدرا والشيخ نجار بعد إبرام عقود لحماية المدينة وتفعيل الحركة الصناعية الإنتاجية وتأمين الكهرباء والمحروقات.

ونوه بالجهود التي تبذلها الحكومة لتأمين المواد والسلع الاساسية الى الأهالي في مدينة دير الزور أشار الحلقي إلى أن عقود التشغيل السنوية للعاملين في الحسكة ودير الزور سيتم تجديده في حال استمروا بالعمل في المؤسسات التي تعاقدت معهم في هاتين المدينتين.

وبين الحلقي أنه تم وضع ضوابط للإجازات بلا أجر والاستقالات للعاملين بالمؤسسات الحكومية بما يحفظ حقوق العاملين إلى جانب مراعاة موضع نقص الموارد البشرية في تلك المؤسسات.

مدير الفرع وأمينا صندوق في دمشق و٥ موظفين و٣٣ وكيلاً في الرقة إلى القضاء

القصة الكاملة «للفساد» في «التأمينات» كما يرويها جهاز الرقابة المالية

محمد راكان مصطفى

استكمالاً للخبر الذي نشرته «الوطن» يوم أمس حول قضية معاشات المتقاعدين، نورد التفاصيل الكاملة للقضية كما وردت في تقرير الجهاز المركزي للرقابة المالية النهائي المتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية (فرع دمشق) فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، والذي حصلت «الوطن» على نسخة ورقية منه.

وأوضح تقرير الجهاز الموجه إلى المحامي العام الأول بدمشق أن مسؤولية مدير فرع تأمينات دمشق تتمثل بإهماله وتقصيره بالإشراف على أعمال اللجان المكلفة صرف معاشات متقاعدي المحافظات ولاسيما متقاعدي الرقة، حيث ثبت من خلال التحقيقات، صرف المعاشات التقاعدية لمتقاعدي الرقة من دون إرفاق وكالات مصدقة، وبلغت قيمة المعاشات المصروفة خلال عام ٢٠١٤ والنصف الأول من عام ٢٠١٥ ما يزيد على ٢,٥٠٦ مليار ليرة سورية، ما يخالف القوانين والأنظمة النافذة وتعاميم الإدارة العامة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ولاسيما التعميم رقم ٥٤٦٤/١٠ تاريخ ٢٠١٣/٩/٢٥، المتضمن الطلب إلى أصحاب الوكالات تجديدها كل ثلاثة أشهر وتصديقها أصولاً من المحامي العام الأول بدمشق إضافة لإبلاغ الوكلاء خطياً بإحضار صاحب العلاقة الموكل مع بيان عائلي تحت طائلة عدم الصرف، والتعميم رقم ٤٥٧٣/٨/ ص تاريخ ٢٠١٣/٨/١ المتضمن عدم الصرف إلا لصاحب العلاقة حصراً أو بموجب وكالة قانونية.

كما قام مدير فرع دمشق بمخالفة ما ورد بمحضر اجتماع لجنة القرار ٥٣٧ تاريخ ٢٠١٢/٥/٩ الذي انتهى إلى تحويل معاشات متقاعدي حمص إلى البريد حيث استمر بالصرف لمجموعة متقاعدي حمص عن طريق الصندوق حتى الشهر السادس ٢٠١٥ بالإضافة إلى عدة مخالفات أخرى.

كما جاء في التقرير مسؤولية كل من رئيسة دائرة الحسابات بفرع دمشق سابقاً ورئيسة دائرة الحسابات بالفرع المذكور منذ عام ٢٠١٣ عن عدم تصفية السلف الممنوحة لأمناء صناديق اللجان المكلفة بصرف معاشات متقاعدي المحافظات. ومسؤولية عضوين في لجنة الأمر الإداري ٣٩ تاريخ ٢٠١٥/٩/١٥ المكلفة صرف معاشات كل من متقاعدي دير الزور وحمص والرقة عن صرف معاشات متقاعدي الرقة استناداً إلى صور وكالة غير مصدقة.

وأوضح التقرير مسؤولية أعضاء لجنة الأمر الإداري رقم ٤١ تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ عن صرف معاشات متقاعدي الرقة من دون إبراز وكالات قانونية أو عدم تصديق الوكالات المبرزة أصولاً، وقيامها بالصرف خلافاً لتعميم الإدارة العامة ولاسيما التعميم رقم ٥٦٤/٨/ ص تاريخ ٢٠١٤/٢/٢ المتضمن إلغاء الوكالات الجماعية وعدم قبول الوكالات التي يراجع فيها عاملو فرع التأمينات الاجتماعية بالرقة مع منعهم من دخول فرع دمشق حيث تبين قيام عدد من عاملي فرع تأمينات الرقة بتوكيل آخرين بعد صدور التعميم المذكور وقبض معاشات المتقاعدين الواردة أسماؤهم بوكالاتهم خلافاً للتعميم المذكور، مع الإشارة إلى وجود بعض الوكالات التي لم يرد فيها توكيل الغير.

إضافة إلى قيامهم بالصرف الإفرادي لمعاشات متقاعدي محافظة الرقة لغير أصحاب العلاقة حيث تبين من خلال الإيصالات المرفقة أن القابض ليس صاحب معاش أو وكيل قانوني عنه، وقيامهم بصرف المعاشات التقاعدية بقيمة نحو ٩٦١ مليون ليرة سورية من دون وجه حق وذلك دون إبرازك وكالة قانونية، وورود اسم صاحب المعاش بسند التوكيل على أنه غائب، إضافة إلى صرف لأشخاص لم ترد أسماؤهم بصورة الوكالات.

كما أوضح التقرير مسؤولية العاملين في فرع تأمينات الرقة والوكلاء الذين يبلغ عددهم ٤٥ شخصاً، لعدم تقيدهم بالقوانين والأنظمة والتعاميم الصادرة عن الإدارة العامة للتأمينات الاجتماعية لجهة تصديق الوكالات وإبراز بيان عائلي حيث إنه خلال قبض المذكورين للمعاشات التقاعدية عن أعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ لم يتم تسجيل أي حالة وفاة علماً بأنه فيما بعد واستناداً لكتاب مؤسسة التأمينات الاجتماعية رقم /بلا/ تاريخ ٢٠١٥/١١/١٣ تبيّن وجود ٤٥ حالة وفاة بين متقاعدي الرقة. إضافة إلى قبض المعاشات لعدد من متقاعدي الرقة من دون تنظيم وكالة تخولهم ذلك كما هو مبين بمحضر اجتماع لجنة القرار رقم /١٢٢١/ لعام ٢٠١٥ حيث بلغت المعاشات المقبوضة نحو ٩٦١,٨ مليون ليرة سورية، مع الإشارة إلى أنه وبموجب كتاب مؤسسة التأمينات الاجتماعية تبين أن نسبة المعاشات المقبوضة من متقاعدي الرقة بعد تحويلها للمؤسسة العامة للبريد ٢٨ بالمئة وهي نسبة قليلة استناداً لنسبة المعاشات المصروفة للوكلاء خلال أعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ والتي تجاوزت مليارى ليرة سورية.كما أوضح التقرير مسؤولية رئيسة دائرة الحسابات وأعضاء لجنة القرار ٤١ لعام ٢٠١٣ والوكلاء الجماعيين عن عدم القيام بتشطيب معاشات متقاعدي الرقة.

إضافة إلى مخالفة كاتب عدلية الرقة المتمثلة بتنظيم وكالات بعد تاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٨ المحدد بكتاب لوزير العدل حيث تم تنظيم وكالات وتصديقها بعد التاريخ المحدد.

وقد انتهى التقرير التحقيقي إلى عدد من المقترحات، تمثلت بإحالة مدير فرع دمشق إلى القضاء المختص سنداً لأحكام المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات العام لما نسب إليه في التقرير، كما اقترح التقرير إحالة العاملين في فرع التأمينات الاجتماعية بمحافظة الرقة وعددهم ٥ والوكلاء الجماعيين وعددهم ٣٣ وكيلاً وإحالة أمناء صناديق معاشات متقاعدي المحافظات بمؤسسة التأمينات الاجتماعية فرع دمشق وعددهم ٢ إلى القضاء المختص سنداً إلى أحكام المادة ٨ من قانون العقوبات الاقتصادي رقم لعام ٢٠١٣.

كما اقترح التقرير وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للوكلاء الجماعيين ولأعضاء لجنة الأمر الإداري رقم ٤١ لعام ٢٠١٣ ولأموال زوجاتهم تأميناً لمبلغ ٩٦١ مليون ليرة سورية، المصروفة من دون تنظيم وكالات قانونية من أصحاب المعاشات.

واقترح التقرير إعفاء مدير فرع دمشق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية من منصبه فوراً وعدم تسليمه أي منصب قيادي مستقبلاً.

واقتراح صرف ١٢ عاملاً من الخدمة وإنهاء عقود عاملين، والطلب من مؤسسة التأمينات الاجتماعية تحريك الدعوى المدنية لمطالبة مدير فرع دمشق للتأمينات الاجتماعية وأعضاء لجنة القرار ٤١ لعام ٢٠١٣ وكافة الوكلاء الجماعيين لمتقاعدي الرقة والعاملين بفرع تأمينات الرقة المذكورين بقيمة المعاشات المصروفة استناداً لصورة الوكالات غير المصدقة والبالغة ١,٥٤٥ مليار ليرة سورية ووضع مخالفات كاتب عدلية الرقة بتصرف وزير العدل، كما تم الطلب من مؤسسة التأمينات الاجتماعية اتخاذ الإجراءات القانونية لمعاشات متقاعدي حمص المصروفة من فرع دمشق وإعلام الجهاز.

إعلان

ترغب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في دمشق باستدراج عروض أسعار لتزويد الدائرة بثلاثة أجهزة إيكو دوبلر. نرجو من الراغبين بالتقدم إلى المناقصة والحصول على دفتر الشروط مراجعة مكتب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية على العنوان التالي:

دمشق - بطريركية أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس - باب شرقي - طالع الفضة - حي المريمية - هاتف: ٠١١٥٤١٤٤٩٠.

علماً أن آخر يوم لاستلام دفاتر الشروط السبت ١٣ شباط ٢٠١٦، نرجو الأخذ في الاعتبار أن عطلة الدائرة يوما الأحد والجمعة.

دائرة العلاقات المسكونية والتنمية